

الي الوارث قد كان الميت خلق من يولدون به وتقسيم  
 المال والباقي بعد فرض الزوجية بينهم كانهم موجودين  
 فمن يجب الاستدراج لمن يولد به وما اصاب كل واحد  
 قسم على من تر له مترتبة كانهما وخلفهم الاولاد  
 ولد الام فيقسم بين ذكورهم وانثاهم بالسوية  
 كما هو مع ان ولد الام لوماته وخلق اولاد ذكور  
 وانثاهم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
 والا الخال والخالة للام فيقسم بينهم للذكر مثل  
 حظ الانثيين مع انه لوماته الام وخلفهم كانوا  
 اخواتها الامها فلا تفضل بينهم وعند الخنايلة وهم  
 من المترلين ايضاً انه اذا كان الذكر والانثى من جهة  
 واحدة في درجة واحدة فالقسمة بينهم بالسوية  
 لا يفضل ذكر اعلي ابني والمذهب الثاني مذهب  
 اهل القرابة وهو مذهب الحنفية وبه قطع  
 البخاري والمتولي من اصحابنا وهم يعيدون الاقرب  
 فالاقرب كالعصبات والظاهر من مذهبهم تقديم  
 الصنف الاول على الثاني والثالث على الثالث والرابع  
 على الرابع فادام احد منهم من الفروع فلا شيء  
 لو احد من الاصول وما دام احد منهم من الاصول  
 فلا شيء

فلا شيء لاولاد الاخوات وبنات الاخوة وبخلاف الاخوة  
 للام وما دام احد من هؤلاء فلا شيء للاخوال  
 والعمة والاعمام للام وبنات الاعمام ومن يدي  
 بهم وعن ابي حنيفة رحمه الله رواية بتقسيم  
 الصنف الثاني على الاول وقدم ابو يوسف ومحمد  
 الصنف الثالث على الثاني ومي كان اثنا عشر فكثر  
 من صنف واحد من الاصناف الاربعة ففي ذلك  
 على مذهبنا تفصيل طويل مذكور في كتيبة الحنفية وقد ذكرت  
 اهل التعديل طرفاً منه في كتابنا شرح الترتيب **الامثلة**  
 بنت بنت ابن وابن بنت بنت المال للاولي سبها  
 للوارثة ابو ابراهيم وام ابيه ام المال للاول لسبها  
 للوارثة بنت بنت ابن وابن بنت من بنت ابن اخري  
 نصق المال للاولي ونصفه بين الاخيرين الثلاثة  
 عنونا وانصافنا عند الخنايلة ابن وبنت اخ لام  
 المال بينهما انصافا عنونا وعند الخنايلة بنت  
 اخ لاويين وبنت اخ لاب وبنت اخ لام المال  
 للاولي والثالثة على ستة الثالثة سهم للاولي  
 خمسة اسهم ولا شيء للثانية ثلاثة اخوال مترقين  
 للخال من الام السادس والخال من الابوين الباقي